

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

رقم القرار: ٣/٤٤١

تاريخ: ١٤٤١/٥/٧ هـ

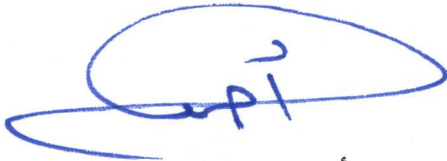
قرار

الموضوع: حظر الجمع بين ممارسة أعمال وساطة التأمين وأعمال وساطة إعادة التأمين.

إن محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بناءً على الصلاحيات الممنوحة له نظاماً، وبعد الاطلاع على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢ هـ، والمادتين (الثانية) و(الثانية والثمانون) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني وانطلاقاً من مسؤولية المؤسسة في توطيد استقرار قطاع التأمين، والعمل على تطويره، وتشجيع المنافسة العادلة والفعالة بالقطاع وتفعيلاً لمساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني.

يقرر ما يلي:

- ١- يُحظر الجمع بين ممارسة أعمال وساطة التأمين وأعمال وساطة إعادة التأمين في شركة واحدة ابتداءً من تاريخه.
- ٢- على جميع شركات الوساطة الحاصلة على تصريح المؤسسة بالجمع بين ممارسة وساطة التأمين ووساطة إعادة التأمين الالتزام بما تضمنه البند (١) خلال سنة واحدة من تاريخه، مع ضرورة تزويد المؤسسة بخطة التزامها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار تتضمن تحديد النشاط الذي تنوي الإبقاء عليه.
- ٣- يُلغى هذا القرار كل ما يتعارض معه من أحكام في اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة عن المؤسسة.



أحمد بن عبدالكريم الخليفي

المحافظ

بإنتهى،،

علا